مجلة الاتحاد العربى للنشر العلمى
الإصدار الاول
المجلد (١) العدد (١)
(١-١٥) ٢٠٢٠

نظرية الكلام بين شهاب الدين القرافي وغيره من الفقهاء واللغويين

د/حسان عجمي
أستاذ محاضر-(أ)
نشر إلكترونياً بتاريخ: ١يناير ٢٠٢٠م

الملخص:

فضل الله - سبحانه وتعالى- الإنسان وكرّمه على باقي مخلوقاته بالنطق الذي يعبّر به عن أفكاره وحاجاته ورغباته، ويحافظ به على اجتماعيته، ولما كان للكلام كلّ هذه الأهميّة، أولى العلماء -على اختلاف اختصاصاتهم - الاهتمام به؛ بتحديد مفاهيمه، وتمييزه عن اللغة، وإظهار علاقته بالمعنى، وبيّنوا شروط إفادته، وغيرها من الموضوعات التي اقترنت به.

ترك الفقهاء واللغويون المؤلفات العديدة في الموضوع، وأولوها عناية كبيرة، نتج عنها اختلاف نظرياتهم في موضوع الكلام، واضعه والموضوع له، وغيرها من المسائل التي سنحاول الإجابة عنها في هذا المقال، إذ سنبين نظرة القرافي التي تميزت عن آراء غيره ، ونبين فيها جهود الفقهاء القدامى العقلية، وإسهاماتهم في بناء الدرس اللغوي العربي. سنتخذ المنهج الوصفي سبيلا للخوض في الموضوع، وسندعمه ببعض التقنيات الأخرى كلما دعت الضرورة العلمية ذلك، لنقف في الأخير على ما يميز نظرة القرافي عن غيره من الفقهاء و اللغويين.

الكلمات المفتاحية:

(الكلام –الفقهاء- اللغويون- حقيقة الكلام – أقسام الكلام)

Abstract:

God Almighty has favored and honored man over all of His creation with speech, through which he expresses his thoughts, needs, and desires, and through which he maintains his social status. Given this importance of speech, scholars—with their diverse specialties—have devoted considerable attention to it. They have defined its concepts, distinguished it from language, demonstrated

its relationship to meaning, clarified the conditions for its effectiveness, and addressed other related topics.

Jurists and linguists have devoted considerable attention to the subject, resulting in differing theories regarding the subject of speech, its originator and subject, and other issues that we will attempt to address in this article. We will demonstrate al-Qarafi's viewpoint, which distinguished it from the views of others, and we will highlight the intellectual efforts of ancient jurists and their contributions to the development of Arabic linguistic studies. We will adopt a descriptive approach to delve into the subject, supplemented by other techniques whenever scientific necessity warrants. We will ultimately examine what distinguishes al-Qarafi's viewpoint from that of other jurists and linguists.

Keywords:

(Speech - Jurists - Linguists - The Reality of Speech - Parts of Speech)

-1مقدمة:

يعد موضوع الكلام أحد الموضوعات التي شغلت تفكير العديد من العلماء على اختلاف اختصاصاتهم، وبخاصة بعدما تداخلت علومهم؛ كالفقه والتفسير وعلم اللغة، هاته الأخيرة التي صار وجودها مقترنا بوجود علوم اللغة؛ صوتها وصرفها ونحوها ودلالتها، وهو الأمر الذي جعلهم يتداولون في طرح المسائل؛ تفسيرا وتوضيحا وتحليلا خدمة لأغراض علومهم.

كان لهذا التداخل أثر في تطور المصطلحات والمناهج، واتفقت الموضوعات واختلفت مناهج دراستها وزوايا تناولها، واختلف تناولهم لموضوع الكلام من حيث المنهج والمصطلح والتعريف والمجال، فتناوله بعضهم بالضرورة؛ لأنّ فهم معاني الخطاب الشرعي مبني في الأصل على مكنونات الخطاب اللغوي، المبني بدوره على السياقات المختلفة التي ينشأ عنها، وتناوله آخرون لتمييزه عن الكلمة والكلم والجملة وغيرها من المصطلحات التي تشاركه بعض المعنى، وتناوله غيرهما من حيث كونه علما مستقلا بذاته عن باقي العلوم الشرعية وهكذا كثرت الآراء فيه واختلفت، لذلك سنحاول في هذه الدراسة أن نبيّن نظرة أحد علماء أصول الفقه فيه، ومقاربته لآراء الأصوليين واللغويين الذين عاصروه أو سبقوه، ومدى تأثره بآرائهم أو تأثيره فيهم.

اخترنا لهذه الدراسة المنهج الوصفي المشفوع بتقنيات يلزمنا بها البحث، كالشرح والتحليل والمقارنة خدمة للمسائل المطروحة، واستعننا بمجموعة من المصادر القديمة والحديثة للإجابة على بعض التساؤلات التي تطرحها الدراسة، على أمل أن نبين جهود العلماء على اختلاف اختصاصاتهم في إثراء الدرس اللغوي العربي.

- 2أصل الكلام:

يبدأ القرافي بتحديد معنى الكلام فيرى أن الكلام في اللّغات، واللّغات جمع لغة، ولغة القوم: هي ما اصطلحوا عليه من الألفاظ في المقاصد مفردا أو مركبا، وأصل هذه المادة من الطبع، ومنه قوله – صلّى الله عليه وسلّم -:" إذا قُلْتَ لِصَاحِبِكَ، وَالإِمَامُ يَخْطِبُ، أَنْصِتْ فَقَدْ لَغَوْتَ" أي: أتيت بكلام بعيد عن الصّلاح، وقال الله - تعالي- { لا يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْواً ولا تأْثِيماً}[الواقعة: ٢٥] أي: كلاما لا منفعة فيه. ومنه قول الشّاعر :(الوافر(

ويَهْلَكُ بَيْنَهَا المَرْئِيُّ لَغْواً **** كمَا أَلْغَيْتَ فِي الدِّيّةِ الحُوَارا

أي: الحُوار لا يعتدّ به في إبل الديّة . والكلام هو محور الاجتماع البشري رأسا ، وهو ما يلحّ عليه العديد من العلماء في ضرورة وجوده لتعايش النّاس مع بعضهم . ولما كان استعمال اللغة يتطلب النطق بمفرداتها في سياق تركيبي معين؛ لأنّه لا فائدة من الألفاظ بعيدا عن التركيب، فلا يحسن السكوت عليها: "حتى تؤلّف ضربا خاصا من التأليف، ويعمد بها إلى وجه دون وجه من التركيب والترتيب. "

وشكلت مسألة الكلام موضوع بحث الفقهاء على اختلاف مذاهبهم، والنّحاة على اختلاف مدارسهم، وإن كان كلاهما يتأثر بالآخر أخذا وعطاء، ولا أدلّ على ذلك من نصرة كلّ نحويّ لمذهبه الفقهي بما يمدّه به من تخريجات تدعم أحكامه الشرعيّة، ويبدو أنهم انطلقوا في ذلك من مسألة تتعلق بصفات الله – عزّ وجل-، من نحو التي وردت في قوله– تعالى-:{ وَكَلَّمَ اللهُ مُوسَى تَكْلِيماً}[النساء:١٦٤]، فاختلف في تفسيرها أصحاب المذاهب من سنّة ومعتزلة، وكان مؤدّى اختلافهم بحوث في مسألة الكلام وتعريفه وطبيعته.

وقدموا للكلام تعريفات عديدة؛ منها ما قاله الجوهري من أنّه اسم جنس يقع على القليل والكثير. والكَلِمُ لا يكون أقلُّ من ثلاث كلمات لأنّه جمع كلمةٍ" ، وذهب أهل الكلام إلى أنّه: ما يضاد السّكوت سواء كان مركبا أو لا، مفيدا فائدة عامة، أو لا . وفرّق بعضهم في تعريفه بين دلالته في الاستعمال، ودلالته في اللغة، فقالوا بأنّه يطلق في اللغة على الدوال الأربع ، بينما يعني في الاستعمال ما يفهم من حال الشّيء مجازا أو على التكلّم وعلى التكليم كذلك . وإن كان التكليم غير الكلام على ما يقوله أبو هلال العسكري:" أنّ التّكليم تعليق الكلام بالمخاطب، فهو أخصّ من الكلام، وذلك أنّه ليس كلّ كلام خطابا للغير، فإذا جعلت الكلام في موضع المصدر فلا فرق بينه وبين التكليم، وذلك أنّ قولك: كلّمته كلاماً وكلّمته تكليماً، سواء. وأمّا قولنا فلان يخاطب نفسه ويكلّم نفسه فمجاز وتشبيه بمن يكلّم غيره، ولهذا قلنا إنّ القديم لو كان متكلماً

فيما لم يزل لكان ذلك صفة؛ لأنّه كان تكلُّم ولا مكلَّم، وكان كلامه أيضاً يكون إخبارا عمّا لم يوجد فيكون كذبا" ، وأطلقه العلماء على كثير من المعاني يضيق المقام بذكرها.

أما في اصطلاح اللغويين فما كان مكتفيا بنفسه، وفي عند المتكلمين هو المعنى القائم بالنفس ، وعند النحويين هو اللفظ المفيد فائدة يحسن السكوت عليها ، ويتألف من: اسم وفعل وحرف ، وهو اللفظ المركب وجودا وتقديرا المفيد بالوضع . ونصل بعد هذا إلى أن الأصوليين كانوا أكثر دقة في تعريفهم للكلام، ولم يشذ القرافي عنهم في تعريفه له، وفي ربطه بطبيعة البشر، وهو أمر يدلّ على معرفته بدقائق اللغة ومسائلها، ويؤهله لحسن تخريج المسائل الفقهيّة، ودقة الأحكام الشّرعية التي يصدرها.

ينقل الزمخشري عند جمهور الأشعريّة أن الكلام مشترك بين الحروف المسموعة والمعنى النفسي؛ لأنّه قد استعمل فيهما والأصل في الإطلاق الحقيقة، أما استعماله في العبارات فلقوله – تعالى-:{ وَيَقُولُونَ فِي أَنْفُسِهِمْ لَوْ لاَ يُعَذِّبُنَا اللهُ بِمَا نَقُولُ}[المجادلة:٨]، وقوله -تعالى-:{ وَأَسِرُّوا قَوْلَكُمْ أَوْ اِجْهَرُوا بِهِ}[الملك:١٣]، وقيل: حقيقة في النّفسي مجاز في اللساني، و قيل: عكسه، و الثلاثة محكية عن الأشعري، حكاها ابن برهان عنه.

-3أقسام الكلام:

يرى القرافي أنّ الكلام مشترك بين الأصوات التي يلفظها المتكلّم، والكلام النّفسي الذي يكون فيه المتكلّم هو المستمع في الوقت نفسه، ولكن دون إحداث الأصوات ، وهو يقترب مما يراه الغزالي من أنه اسم مشترك: قد يطلق على الألفاظ الدّالة على ما في النّفس، نحو: سمعت كلام فلان وفصاحته، وقد يطلق على مدلول العبارة، وهي المعاني التي في النفس . ويقسمه إلى ثلاثة مذاهب.

أ- حقيقة الكلام في اللساني:

يرى أنّه الذي يصدره اللّسان وهو المعنى البسيط له ،"لأنّه المتبادر للفهم عند قولنا: تكلّم فلان، أو لم يتكلّم" ، ويندرج هذا التعريف ضمن الاتجاه القائل بالكلام بوصفه ملفوظا، أي: بما يُسمع أو يُقرأ من كلام منطوق أو مكتوب، أو بكلّ ما من شأنه أن يقع عليه فعل التلفّظ أو النّطق، أو الكتابة؛ قلّ أو كثر، أفاد أو لم يفد، وهو ما عرّفه به النّحاة أي؛ اللّفظ المركّب المفيد إفادة يحسن السّكوت عليها. يقول الأنباري:" فإنّ قيل: ما الكلام؟ قيل: ما كان من الحروف دالاً بتأليفه على معنى يحسن السّكوت عليه" ، وهذا التّعريف تبعهم فيه جمهور من علماء الأصول ممن اشترطوا التّركيب والإفادة في الكلام عموما، و وافقه الزّركشي:" حصول ماهيّة الكلام بمجرّد الإسناد الذي يصحّ معه سكوت السّامع. "

يرى بعض المتكلّمين أنّ الكلام صوت متقطّع، مفهوم، يخرج من الفم، ولا تدخل فيه القراءة والتّسبيح في الصّلاة، أو خارجها؛ لأنّ الإنسان يسمّى قارئا، ولا يسمّى متكلما ، ويعده آخر حروف منظومة، تدلّ على معنى، أي بكونه من جنس الحروف والأصوات المقطّعة، والمنظومة، وهو ما ذهبت إليه بعض الفرق الإسلاميّة التي فكّرت في الكلام كالمعتزلة والكرّاميّة، وإن خالفتهم في ذلك فرق أخرى كالأشعريّة

مثلا:التي ترى الكلام بمفهومه هذا، أي بوصفه حروفا وأصواتا...الخ، لا يستقيم في كلامه - تعالى- لأنّ كلامه – تعالى- في منظورهم صفة أزليّة، قائمة بذاته- تعالى-، وليست من جنس الحروف والأصوات، ومعنى كونه- تعالى- متكلّما، أنّه - تعالى- محلٌّ للكلام؛ لا أنّه - تعالى- يُوجِدُ الكلامَ ، كما تزعم المعتزلة ، وبذلك رفضوا أن يكون الكلام الإنساني عبارة عن حروف تخرج من مخرج مخصوص أو أنّها قرع في الهواء ، وإنّما افترضوا أن الله – سبحانه- قادر على أن يوجد الكلام في محلٍّ لا مُخرج له، "وقادهم النظر العقلي إلى القول بوجوب إخراج آلة الكلام من حدّه الذي يتعلق أساسا بسبب وجوده ووجه ذلك" ؛ لأن الكلام قد يحدث دون صوت ككلام النفس.

ب-الكلام النّفساني:

يقول بأنه ما يستعمله المتكلّم عند التّفكير، ويستدلّ بقول الأخطل: (الكامل(

إنَّ الكَلاَمَ لَفِي الفُؤَادِ وَ إِنَّمَا *** جُعِلَ اللِسَانُ عَلَى الفُؤَادِ دَلِيلاَ.

والرأي منسوب إلى أبي إسحاق الذي يعدّ الكلام القول القائم بنفس(المتكلّم) الذي تدلّ عليه العبارات ، ويستند إلى قول الرّسول -صلّى الله عليه وسلّم-في حديثه:" إِنَّ اللهَ تَجَاوَزَ عَنْ أُمَّتِي مَا حَدَّثَتْ بِهِ نَفْسَهَا، مَا لَمْ تُكَلِّمْ أوْ تَعْمَلْ" فالحَدِيثَ يُفَرِّقُ بَيْنَ حَدِيثِ النَّفْسِ وَالكَلاَمِ . لذا في الكلام النفسي كلّ عاقل يجد في نفسه الأمر والنهي والخبر عن كون الواحد نصف الاثنين، وعن حدث العالم، وهو غير مختلف، ثم يعبر عنه بعبارات ولغات مختلفة، فالمختلف هو الكلام اللساني، وغير المختلف هو الكلام النفسي القائم بذات الله – تعالى-، ويسمى ذلك العلم الخاص سمعا، لأنّ إدراك الحواس إنما هو علوم خاصة أخصّ من مطلق (علم)، فكلّ إحساس علم وليس كلّ علم إحساسا. فإذا وجد هذا العلم الخاص في نفس موسى المتعلق بالكلام النفسي القائم بذات الله – تعالى-سُمِّي الموضوع له في اللغة وهو السماع.

أما الزركشي فينقل: " الكلام النفسي عند الأشعري نسبة بين مفردتين قائمة بذات المتكلم، ويعنون بالنسبة بين مفردتين تعلق أحدهما بالآخر وإضافته إليه على جهة الإسناد الإفادي" ، والمقصود أنّه إذا عبّر عن تلك النّسبة بلفظ يطابقها ويؤدّي معناها كان ذلك اللفظ إسناديا، ومعنى قيام هذه النسبة بالمتكلّم، أنّ الشخص إذا قال لغيره: اسقني ماء، فقبل أن يتلفّظ بهذه الصّيغة، قام بنفسه تصوّر حقيقة السّقي وحقيقة الماء والنسبة الطلبيّة بينهما، وهذا هو الكلام النّفسي والمعنى القائم بالنّفس، وصيغته قوله:" اسقني ماء عبارة عنه ودليل عليه. "

اختلف علماء الكلام حول المقصود بـ"كلام النّفس"؛ فيعده بعضهم الفكر الذي يدور في خلد المتكلّم، وتدلّ عليه العبارات، وما يصطلح عليه من الإشارات ، ويستدلّ على ثبوت الكلام بهذا المفهوم، بأنّ العاقل إذا أمر عبده بأمر وجد في نفسه اقتضاءَ الطّاعة منه وجداناً ضرورياً، ثمّ إنّه يدلّ على ما يجده ببعض العبارات أو بضروب من الإشارات، أو برقوم مكتوبة . ويعده آخر: "إنّه حديث النّفس أو نطق النّفس، أو مدلول أمارات وضعت للتّفاهم" ، ويطلق على اللّفظ المركّب أفاد أم لا ، فيما يرى الغزالي: "أنّه

معنى قائم بالنّفس على حقيقة وخاصيّة يتميّز بها عمّا عداه" . وذهب آخرون إلى أنّه الخواطر، بوصفها من جنس ما يُسْمَعُ ويدركُ ، و يقول أبو الحسن:" إنّ لفظ الكلام يقع على كلام النّفس، وعلى الكلام المؤلّف من الحروف بالاشتراك، ويرى آخرون بأنه يطلق على الأوّل بالحقيقة، وعلى الثّاني بالمجاز، وقال قوم بالعكس من ذلك" . ويقول آخر:" والكلمة في الحقيقة إنّما هي صوت النّفس؛ لأنّها تلبس قطعة من المعنى فتختصّ بها على وجه المناسبة قد لاحظته النّفس فيها من أصل الوضع حين فصلت الكلمة على هذا التّركيب. "

لم يفت الغزالي التمييز بين الكلام المنجز فعلا (الملفوظ) وحديث النّفس (القابل للتلفّظ)، متّخذا القصد معيارا للتّمييز بينهما، فبعد أن أدرج جنس الخبر ضمن أقسام الكلام القائم بنفس المتكلّم، لاحظ أنّ العبارة ليست إلاّ أصواتاً مقطعة تحكي صيغتها صيغةً ما هو قائم في نفس المتكلّم، لينتهي إلى تقرير أنّ هذا ليس خبرا لذاته، بل يصير خبرا بقصد القاصد إلى التعبير عمّا في نفسه" . ويؤيده ابن حزم في مقياس تعريفه للكلام جملةً، إذ يجعل القصد المؤشّر المبدئي في نظام بلاغي تواصلي مما يجعل القصد مبدأ عاماً مطلقا، أمّا الصّوت الذي يدلّ بالقصد، فهو الكلام الذي يتخاطب به النّاس فيما بينهم، ويتراسلون بالخطوط المعبّرة عنه في كتبهم، لإيصال ما استقرّ في نفوسهم من عند بعضهم إلى بعض.

أمّا الكَفْوِيُّ فيعدّ كلام النّفس، كلّ ما يحصل في النّفس من حيث يدلّ عليه بعبارة أو إشارة أو كتابة فهو كلام النّفس، سواء كان علماً أو إرادةً أو إذعانا أو خبراً أو استخبارا، أو غير ذلك. وليس كلام النّفس نوعا من المعاني مغيّرا لما هو حاصل في النّفس باتّفاقهم . ويرى بعضهم أنّ قضيّة الكلام النّفسي هي قضيّة خلق القرآن بغير اختلاف، و" أنّ كلام الباري حروف وأصوات وأنّه قديم" ، فإنّ قول المعتزلة والخوارج وأكثر الزّيديّة، والمرجئة، وكثير من الرّافضة:" أنّ القرآن كلام الله - سبحانه- وأنّه مخلوق لله، لم يكن ثم كان" ، ويذهب أهل الحقِّ من الإسلاميين إلى كون الباري – تعالى- متكلّما بكلام قديم أزليّ نفساني، أحادي الذّات، ليس بحروف ولا أصوات . كما يرى الباقلاني أنّ كلام الله صفة له قديمة لا يحتاج فيه إلى أداة من صوت أو حرف أو مخرج ، وإن كان يجب أن يعلم؛ أنّ كلام الله - تعالى- مسموع لنا على الحقيقة لكن بواسطة وهو القارئ ، فكلام الله- تعالى- صفة لذاته لم يزل ولا يزال موصوفا به أنّه قائم به ومختصّ به، ولا يصحّ وجوده بغيره، وإن كان محفوظا بالقلوب، ومتداولاً بالألسن، ومكتوبا في المصاحف ومقروءا في المحاريب على الحقيقة لا على المجاز، وغير حال في شيء من ذلك ، ولكن كيف ينتفي عنه الحلول في أيّ واحد من ذلك وهو" في مصاحفنا مكتوب على الوجه الذي هو مكتوب في اللّوح المحفوظ" . ويسهب بعض الدارسين في مناقشة هذه المسألة منتقلا بين مختلف العلوم؛ اللغويّة والفلسفيّة والفقهيّة بحثا عن إجابة عمّا إذا كان القرآن قديما ومخلوقا.

إن اللافت للانتباه في هذه المسألة هو أن موضوع الكلام حساس ومتشعب بين النحويين والأصوليين وهو أمر لم تزده جهودهم إلا تعقيدا، ولا أدلّ على ذلك من اختلاف علماء المذهب الواحد في نظرتهم للمسألة،

ففي حين يرى أبو علي الجبّائي من شيوخ المعتزلة أنّ في الكلام حاجة للحركة، يرى تلميذه القاضي عبد الجبار أنّ الكلام ليس بحركة، لأنّه مدرك مسموع، ويستحيل ذلك في الحركات، بل يجب كونها متضادة. والحروف تتضاد عند شيوخنا على خلاف تضاد الحركات. وكلّ ذلك يُبطل القول بأنّ الكلام حركات مخصوصة، وهذا يُبطل قول مَنْ حَدَّ الكلام بأنّه حركات تقرعُ الهواء وتحصل في الجو مع تقطيع الهواء فتسمع كلاماً، وذلك قد دلنا على مفارقة الكلام للحركات في الحسّ.

ج- الكلام المشترك بين اللّساني والنّفساني:

يرى القرافي أنّه الرأي المشهور بين المعنيين السّابقين على رأي إمام الحرمين . ويشير إلى عدم حاجة الفقيه إلى الكلام النّفساني، كما لا يعدّ الحرف كلاما، وإنّما الكلام يكون في الحروف المنتظمة؛ لأنّ الحرف الواحد لا يمكن أن يتوفّر فيه الانتظام؛ لأنّ الانتظام يقتضي المشاركة، وأقلّ الكلام عند العرب حرفان:" . يقول الحريري البصري:" الكلام :عبارة عمّا يحسن السّكوت عليه، وتتمّ الفائدة به، ولا يتألّف من أقلّ من كلمتين، فأمّا قولك: صه، بمعنى : اسكت، ومه؛ بمعنى: اكفف، ففي كلّ منهما ضمير مستتر للمخاطب؛ والضمير المستتر: يجري مجرى الاسم الظاهر، فكان انعقاد الكلام بلفظين" وقد اختلف أصحاب اللّغة فيما بينهم وأصحاب أصول الفقه، في حدود الكلام، وفي دلالته على الجزء البسيط من الصّوت، أو على الكلمة المركّبة من الأصوات، أو على الجملة التي يقع فيها الإسناد. وقد نقل بعضهم؛ أنّ مفهوم الكلام في الحقيقة ينافي الخرس والسّكوت ، ويشير أبو حنيفة، إلى أنّ اسم الكلام لا يتناول الجملة فقط ، وهو بهذا يخالف من قالوا إنّ الكلام :" يتناول الكلمة الواحدة" ، وأخذ اللغويّون والنّحاة برأي أبي حنيفة، فاهتمّ به ابن جنيّ و يعدّه كلّ لفظ مستقل بنفسه، مفيد لمعناه، ويشير إلى أنّه الذي يسمّيه النّحويّون الجُمَلَ نحو: زَيْدٌ أَخُوكَ ، وقَامَ مُحَمَّدٌ، وضُرِبَ سَعِيدٌ، وفِي الدَّارِ أَبُوكَ، وصه ومه، و رُوَيْدَ، وحَاءِ وعَاءِ في الأصوات، وحَسِّ، ولَبَّ، وأُفٍّ وأَوَّه فكلُّ لفظ استقلَّ بنفسه، وجَنيت منه ثمَرَة معناه فهو كلام.

أمّا القرافي فيعد احتجاج الرّازي بقول العرب:(قِ ،عِ، شِ) على أنّ الحرف الواحد يمكن أن يكون كلاما، خاطئ؛ لأنّه لم ينطق بحروفها الأصليّة، وما لم ينطق بحروفها الأصليّة فلا يوصف بأنّه منتظم، وهي في أصلها صيغ لأفعال الأمر التي ماضيها (وقى، وعى، وشى)، التي مضارعها (يقي، يعي، يشي)، والتي حذفت واوها في المضارع لوقوعها بين ياء وكسرة (يَوْقِي، يَوْعِي، يَوْشِي) وحذفت الياء من آخره علامة الجزم بالأمر(قِي، عِي، شِي)، فبقيت القاف والعين والشين وحدها لتدلّ على الأمر.

يمكننا أن نُصنِّفُه من خلال الكلام السّابق ضمن القائلين بالكلام بوصفه تلفظاً الذي حدد أصحابه "ماهيّة الكلام بـ"التلفّظ" أو" التكلّم" أي: التكلّم بما هو فِعْلٌ أو فَاعِلِيَّةٌ ينجزها فَاعِلٌ هو: المتكلّم الحيّ، أو كلامُهُ الحيُّ، ويجسّد في الآن نفسه، حضور المتكلّم الحيّ، أو حضور كلامه الحيّ" ، وقد ذهب أحدهم إلى تصنيف الكلام بحسب مُتكلِمِهِ إلى تلفّظ يَتَكلمُهُ المُتَكلِّمُ الحَيّ، وآخر يتكلمُه كَلامُهُ الحيّ . وهذا المفهوم نجده عند النّحاة كابن عقيل الذي يقول:" الكلام المصطلح عليه عند النّحاة عبارة عن اللّفظ المفيد فائدة

يحسن السّكوت عليها" ، فيشير إلى أنّ اللّفظ جنس يشمل الكلام والكلمة والكلم، ويشمل المهمل ك(ديز)، والمستعمل ك(عمرو)، ويقصد بالمفيد غير المهمل، ويقصد بفائدة يحسن السّكوت عليها الكلمة، وبعض الكلم كالمركب من ثلاث كلمات فأكثر لا يحسن السّكوت عليه نحو: إن قام زيد.

ويذهب بعض الدّارسين إلى التقسيم نفسه للكلام، فيقسمونه إلى:

-الكلام: الملفوظ أو العبارة، الدّالة أو غير الدّالة، أي بالشكل اللّغوي المنجز؛ منطوقا أو مكتوبا، مفيدا أو غير مفيد.

-والكلام: عمليّة التلفّظ، أو بعملية النّطق أو الدّلالة.

-والكلام: القابل لأنّ يلفظ، أي بمدلول العبارة القائم في نفس المتكلّم.

-4أصوات الحيوان كلام:

يخالف القرافي الرّازي الذي يرى أنّ الكلام هو المتميّز عن أصوات الحيوان، فيعد أصوات الطيور كلاما على ما تذهب إليه العرب، يقول:" فإنّه عند العرب متكلّم ونطقه كلام، وأجزاؤه حروف" وعلّة ذلك بما يحكى عن الدرّة ، التي تُفَسِّرُ الحروف بمعنى تميّزها وتفهمها، وما يروى عن الهدهد الذي يقول في صياحه، كذا سبب، والقمّري الذي يقول في صياحه: اذكروا ربّكم ، ويعقّب عليه، فيقبل القسم الأوّل منه وهو أن تكون أصوات الطيور كلاما، و أجزاؤها حروفا، ويعدّ ما يحكى من كلام الدرّة و الهدهد والقمري من توهم السّامع . ويبدو أنّ نظرته إلى الكلام كانت أوسع ممّن يرى أنّ الكلام صفة للإنسان دون غيره من الموجودات، بحجّة أنّ الإنسان وحده الكائن القادر على التكلّم، أي وحده الذي يمتلك طاقة التكلّم التي لا تنفذ، وهي الوحيدة التي تحدد الكائن البشري بوصفه كذلك كما يقول بعضهم:" والكلام عندنا: معنى قائم بالنّفس على حقيقة وخاصيّة يتميّز بها (الإنسان) عمّا عداه" . ويفرق أبو هلال العسكري بين الصّوت والكلام فيرى:" أنّ من الصّوت ما ليس بكلام، مثل: صوت الطَّسْتِ، وأصوات البهائم والطيور" . في معرض إنكاره لأن تكون أصوات الحيوان كلاما.

-5شروط الكلام:

شرط الكلام الذي ينقله عن الرّازي والذي ينقله بدوره عن أبي الحسين أنّ يكون منتظما من الحروف المسموعة المتميّزة المتواضع عليها ، ويذهب في ذلك مذهب من يرى أنّ استعمال اللّغة يتطلّب النّطق بمفرداتها في سياق تركيبي؛ لأنّه لا فائدة من الألفاظ دون تركيب خاص من التأليف ، فيرى أنّ: "مختصر الأمر أنّه لا يكون كلام من جزء واحد، وأنّه لا بدّ من مسند ومسندٍ إليه" ، الشّيء الذي يعني أنّ الكلام يقوم على معايير لغويّة يلزم وجودها في كل كلام، وهو ما أشار إليه سيبويه في باب المسند والمسند إليه يقول:" وهما ما لا يُغْنِى واحد منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلّم منه بُدا" . ويعارض القرافي الرّازي؛ لأنّه يخرج الكلام المتواضع عليه عن المهملات، وهو بذلك يخرجه أيضا من حدِّ الكلام، وعلّته :" أنّ العرب وضعت "القاف" مثلا للحرف الأوّل من (قال)، و"الألف" للثاني منه، و"اللام" للثالث منه، وكذلك

بقيّة الحروف باء، تاء، ثاء، الثمانية والعشرون" أي: أنّ الفعل "قال" مكوّن من جمع الحروف الثلاثة، وهي كلّها متواضع عليها لكنّها لا تكوّنُ كلاما منفردة، أو مجتمعة وبالتالي يصبح مفهوم الكلام بهذا خارجا عن حدّ الكلام الذي لا يعدّ الحروف المنفردة كلاما، لأنّها مهملات على الرّغم من تواضع العرب عليها. ويعتل بما ينقله عن الزّمخشري من أنّ العرب لم تضع الألف في أوّل الاسم؛ لأنّه ساكن مما يتعذّر النطق به، فاستبدلوه بما يشاكله وهي الهمزة، وبأنّ" قال" ليس مركبا من " قاف" و" ألف" و" لام"، وإلا تَكوَّن من تسعة أحرف، وإنّما ركّبته العرب من مسمّيات هذه الأحرف لا منها، فظهر حينئذ أنّ الكلام كلّه، إنّما هو مركب من مسمّيات الحروف، هذه الأخيرة التي لم تضع العرب واحدا منها لشيء بل للمجموع، أي مجموعها يكوّن الكلمة ذات المعنى ولا تحمل معنى في ذاتها . يقول ابن جني:" واعلم أنّ حروف الهجاء لمّا لم يمكنه أن ينطق بالألف التي هي مدّة ساكنة؛ لأنّ السّاكن لا يمكن الابتداء به لذا يجب دعّمها باللام قبلها ليمكن الابتداء. "

يرى القرافي أنّ الفعل" قال" هو الموضوع، وليس كل حرف منه، وبهذا يصبح الكلام هو المركّب من الحروف المهملة لا من الحروف الموضوعة، فيخرج بذلك الكلام عن حدّ الكلام الذي يُشْتَرَطُ فيه التّواضع وعدم الإهمال . ويشير إلى وجود بعض الحروف التي وُضِعَ لها ما يُبَيِّنُها كالقاف والألف واللاّم، وأخرى لم يوضع لها ما يُبَيِّنُهَا كالمركّب من الباء والفاء نحو: أغرافيا الذي عرفه النّاس، وقالوا: جغرافيا، والمركّب من الجيم والشين في نحو: نفشواني، فصيّرت السّين جيما كما صيّرت الفاء في المثال الأوّل باء ونحو ذلك.

كما ينكر زعم الرّازي بأنّ المهملة هي التي لم توضع، ويرى أنّ وصفه في التّعريف إبهام للتّعريف إذ لا يجب أن يعرّف بما لا يُعْرَفْ، كما لا يُسَلِّم أنّ تلك الحروف ما وضع لها، بل وضعوا للفاء في المثال الأوّل باء مشربا فاء، ووضعوا جيما في المثال الثاني مشربا سينا، ويشير في الأخير إلى صعوبة هذا الموضوع. ويشير إلى أنّ الرّازي يشترط أن تكون الحروف صادرة عن قادر واحد، حتى لا يصدر كل حرف من قادر، مخالفة للنّظام الذي يزعمه، وشرط صدوره عن القادر يجعل التّعريف غير جامع؛ لأنّ القادر لا يتصوّر إلا في الحيّ الذي له إرادة وقدرة، والكلام كما رأينا قد يصدر عن الجماد، والحيوان، فإنّ الأصوات والحروف لا يشترط فيها الحياة، لأنّها رياح تنضغط في مجار، وهو يتحقق في الجماد. ولتأكيد كيفية صدور الصوت عن الجماد ينقل عن القاضي الفاضل أنّه جاءه رجل أخبره بوجود صنم يتكلّم، وعندما ذهب لرؤيته وجده صنم من رخام أحمر معبأ بالرمل إلى رأسه وهو ساكت، فطلب من الرجل أن يجعله يتكلّم، فوضع الرجل إصبعه على ثقب في وسط رأس الصنم، والرّيح يخرج منه خروجا شديداً، فمنع الرّيح من الخروج حتّى تغمّر باطن الصنم به، ثم فتح ذلك الثقب، فشرع الرّيح يخرج، وجعل الصّنم يقول: هاتان المدينتان كانتا لشدّاد وشديد ابنى عاد، ماتا وصارا إلى التّراب، من ذا الذي يبقى على الحدثان؟ ويشير إلى أنّه طوّل في (الحدثان) تطويلا شديداً حتى فرغ الريح من جوفه، ثم أعاد سدّ ذلك

الثّقب، وفي كلّ مرّة يعيد العمل نفسه، يعيد الصّنم الكلام نفسه، فيرى أنّ السرّ في ذلك هو تدفّق الرّيح في المخارج المعيّنة التي تتنوّع أصواتها بتنوّع المخارج ودرجة انحباس الرّيح فيها، وانفجاره، مع اشتراط ملوسة وصقال خاص في المخارج، ويستدلّ على ذلك بما يحدث للإنسان عندما يصاب بنوبات برد تأثّر على جهازه النطقيّ فتصيبه بحّة تغيّر صوته، كما يرى أنّ صانع ذلك الصّنم وَضَعَ له مخارج يتدفّق عبرها الرّيح، ويتقطّع حيث جعل له مقاطع تسدّ مجرى الرّيح، فَتَحْدُثُ أصوات تشبه الكلام ، كما ينقل بعد ذلك أيضا قصة آخرى؛ أنّه بلغه أنّ الملك الكامل وضع له شمعدان، يخرج منه شخص كل عشر ساعات يقول: صبّح الله السلطان بالسّعادة، فيعلم أنّه الفجر قد طلع، ويشير إلى أنّه زاد إلى الشّمعدان أن يتغيّر لون الشّمعة في كلّ ساعة، وإضافات أخرى يطول المقال بذكرها يأتي في آخرها إلى أنّه عجز عن صنعة الكلام . ويشير في آخر كلامه إلى أنّ العقلاءُ اتفقوا على أنّ الأصوات لا تفتقر للحياة، وإذا نطق الجماد بالكلام فهو كلام عند العرب، ولم يندرج في الحد . أي أن يكون صوت الحيوان كلاما.

-6الكلمة الواحدة تكون كلاما:

يعترض على ما ذهب إليه الرّازي حين رفض أن تكوّن الكلمة المفردة كلاما، بل يرى أنّه قد تكون بعض الكلمة كلاما؛ لأنّ الكلمة قد تكون كاف التشبيه، أو لام التّمليك، ونحوهما من حروف المعاني، وهو ما لم يُشِرْ إليه الرّازي في تعريفه؛ لأنّه اشترط تعدد الحروف . وهو خلاف ما ذهب إليه النّحاة حين عدّوا الكلمة: "اللّفظة الدّالة على معنى مفرد بالوضع" وعدّوا الكلام:" المركّب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى" . لكنّ ابن مالك يشير إلى أنّه قد تطلق الكلمة في اللّغة ويراد بها الكلام نحو: قوله تعالى :{كَلاَّ إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَائِلُهَا}[المؤمنين :١٠٠] إشارة إلى قوله تعالى:{ رَبِّ ارْجِعُونِ لَعَلِّيَ أَعْمَلُ صَالِحًا فِيمَا تَرَكْتُ}[المؤمنين :٩٩-١٠٠. "]

ويشير القرافي إلى أنّ النّحاة أجمعوا على فساد رأي الأصوليين، حينما عدّوا الكلمة المفردة كلاما، ورأي النّحاة أنّ الكلام هو الجملة المفيدة، واعتلّوا لذلك بما تناقلوه عن سيبويه وابن هشام: "الكلام: هو القول المفيد بالقصد، والمراد بالمفيد ما دلّ على معنى يحسُن السكوت عليه" . يريد بـ:" لفظ مفيد" ، الصّوت المشتمل على بعض الحروف، أو ما هو في قوّة ذلك؛ الأوّل نحو: "رَجُلٌ" و" فرَسٌ"، والثّاني كالضمير المستتر في قولك:" اضْرِبْ" و "اذْهَبْ" المقدر بقولك "أنت" ليس بكلام؛ لأنّه وإن صحّ الاكتفاء به، لكنّه ليس بلفظ، وكذلك إذا أشرت إلى أحد بالقيام أو القعود فليس بكلام؛ لأنّ الإشارة ليست لفظا ، والمقدّر بقولك:" أنت"، ويقصد بالمفيد ما يصحّ الاكتفاء به، فنحو قولك: "قام زيد" كلام؛ لأنّه لفظ يصحّ الاكتفاء به، ونحو" زيد" ليس بكلام؛ لأنّه لفظ لا يصحّ الاكتفاء به، أمّا إذا قلت:" زَيْدٌ قَائِمٌ" مثلا فليس بكلام. ويقدّم الرّازي كلام أهل اللّغة على كلام غيرهم من الأصوليين ، لكن القرافي يشير مخالفا إلى أنّ هذا الكلام يُشْعِرُ بأنّ التفسيرين أريد بهما الكلام اللّغوي، بمعنى أنّ التّعريف اللّغوي لا يخالف التّعريف الاصطلاحي (النحوي)، ولا يرى فيما ذهب إليه النّحاة، حينما عرّفوا الكلام بالجملة المفيدة، إفسادا لما ذهب إليه

غيرهم، حين عدّوا الكلام: "المنتظم من الحروف المسموعة المتميّزة المتواضع عليها" و يقول: "ولا يتّجه قوله: إنّ النّحاة أجمعوا على فساده فإنّ القوم حينئذ اصطلحوا اصطلاحا لأنفسهم، ولم يتعرّضوا لفساد اللّغوي البتّة، وبعض النّحاة يقول: التفسيران للمسمّى اللّغوي، وكذلك حكاه ابن برهان في كتاب الأوسط" . كما ينقل عن أبي البقاء العكبري أنّ القولين عن اللّغوي، وبأنّ غير المفيد من الكلام عدّته شرذمة قليلة من النّحاة كلاما ، وربّما ذهبوا إلى ذلك لتداخل المفاهيم عندهم بين الجملة والكلام، فهي أعمّ منه لاشتراطها الإسناد لا الفائدة ، يقول أحدهم:" ومن الواضح في ضوء ما قرّروه أنّ الجملة قد تكون مفيدة فتسمّى كلاما، وقد تكون غير مفيدة فتكون إذ ذاك عبارة عن علاقة إسناديّة بين كلمتين، وكلّ كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى، فإذا أفادتا معنى يحسن السّكوت عليه كانت جملة وكلاما، وإذا لم تفيدا كانتا جملة فحسب. "

-7اشتقاق الكلام:

يشير القرافي إلى أنّ حجّة أبي البقاء في أنّ الكَلاَمَ مشتقّ من الكِلاَمِ بكسر الكاف التي هي الجِرَاح، ووجه الاشتقاق أنّ الجِرَاح منها الضّار كالجراح المُفْسِدة ، ومنها النّافع كالفِصَاد عند الحاجة، وكذلك الكَلاَمُ المفيد منه النّافع السّار، ومنه المؤذي الضّار، وهو ما يصفه به سيبويه يقول:" هذا باب الاستقامة من الكلام والإحالة" ، ويقول أيضا:" فمنه مستقيم حسن، ومحال، ومستقيم كذب، ومستقيم قبيح، وما هو محال كذب" ، ويمثّل سيبويه لهذه الصفات بأمثلة لا تتعلّق بالألفاظ من حيث هي أوضاع اللّغة، وإنّما تتعلّق بها في داخل التركيب والسياق، يقول: "فأمّا المستقيم الحسن فقولك: أَتَيْتُكَ أَمْسِ، وسَآتِيكَ غَداً، وأمّا المُحال فأن تنقض أوّل كلامك بآخره فتقول: أَتَيْتُكَ غَداً، وسَآتِيكَ أَمْسِ..." ، ويراه القرافي تعليلا حسنا، وأنّه على هذا التخريج متجها كلام المصنف اتجاها قويا، أي يوافقه ، وينقل بيتين لشاعر في الاشتقاق:[الطويل[

دَعِ الْكِبْرَ واجْنَحْ للتَواضُعِ تَسْتَمِلْ *** حِبَابَ مَنيعِ الوُدِّ صَعْب مَرَامِهِ

ودَاوِ بِلِينٍ مـــــا جَرَحْتَ بِغِلْظَةٍ *** وَطِيبُ كَلاَمِ المَرْءِ طِبُّ كِلاَمِهِ

فجمع بين الكَلاَمَ والكِلاَمَ ، والطِيبُ و الطِّبُّ.

-8أقـــــلّ الكـــــلام:

يرى في عدهم أنّ أقلّ الكلام حرفان، إمّا ظاهرا أو في الأصل، تعريفا يَبْطُلُ بلام التّمليك، وياء الإضافة، ويعدّه ممنوعا؛ لأنّ الرّازي لم يلتزم بالحدّ القائل بأنّ كلّ كلمة كلام، لكن تعرّض لحدّ الكلام فقط، وبذلك يكون كلّ ما تناوله حدّه يلزمه أنّ يسمى كلاما، وما لم يتناوله حدّه، فلا يكون كلاما، كالحروف البسيطة التي لم يتناولها تعريفه لاشتراطه العدد في الحروف، فلا يندرج". لكنّ سيبويه يرى أنّ الكلام لا يكون من جزء واحد، وأنّه لا بدّ من مسند ومسند إليه . يبدو أنّه يقصد بكلامه هذا الجملة؛ لأنّ الإسناد في تعريف النّحويين، وهم من يشترط الإسناد في الجملة، أفادت أم لم تفد، خلافا للّغويين الذين يشترطون الإفادة في الكلام:" أمّا الكلام فكل لفظ مستقلٍ مفيد لمعناه وهو الذي يسمّيه النحويون الجُمَلَ نحو: زَيْدٌ أخُوكَ، وقَامَ

مُحَمَّدُ، وضُرِبَ سَعِيدُ، وفِي الدّارِ أبُوكَ، وصَهْ ومَهْ، ورُوَيْد، وحاءٍ، وعاءٍ في الأصوات وحسّ ولَبّ وأفّ وأوّه، فكلّ لفظ استقلّ بنفسه وجنيت منه ثمرة معناه فهو كلام. "

-9الحركة تكون حرفا:

أمّا عن قوله بأنّ الحركة في الحقيقة حرف، فله مستند من جهة اللّغة؛ قول النّحاة بأنّ الثلاثي السّاكن الوسط ينصرف، والثلاثي المتحرّك الوسط نحو:(سَقَرْ) لا ينصرف لقيام حركة وسطه مقام الحرف الرّابع ، ويقدّم على ذلك علّتين:

أ- أحدهما: أنّ الحركة زائدة على أقلّ الأصول فصار الاسم بها كالرّباعي.

ب- الثاني: أنّها في النّسب كالحرف الخامس، فلو نسبت إلى جَمَزَى لقلت: جَمَّزِيّ، بحذف الألف كما تحذف من الخماسي نحو: المُرْتَمَى، ولو كان الأوسط ساكنا لجاز إثبات الألف وحذفها كالنّسب إلى حبلى يجوز حبليّ وحبلويّ واكتفى ابن هشام بذكر سبب منع الصّرف الأوّل فقط يقول: "العَلَمُ المؤنّث ويتحتّم منعه من الصّرف إن كان بالتّاء كطلحة، أو زائدا على ثلاثة كزينب وسعاد، أو محرّك الوسط كسَقَرَ، ولظى..." ، وكذلك نصّوا عليه في فروع باب النّسب ، كما يرى أنّ جوابه على هذا السؤال مندفع بما تقدّم في تحقيق الحدّ.

ويشير إلى أنّ قوله بأنّ كلّ منطوق به دالّ بالاصطلاح على معنى فهو كلمة، يقتضي اندراج الكلام في تعريف الكلمة؛ لأنّ الجملة المفيدة؛ كل منطوق به دلّ بالاصطلاح على معنى، وبهذا يبرهن على اختلاط أفكار الرّازي ومساواته بين الكلمة والجملة عندما حدّهما بحدّ واحد. ويرى أنّه أراد بالاصطلاح أن يبعد التّعريف عن المهملات التي تدلّ بالعقل على أنّ النّاطق بها اسم، ولا تسمّى كلمة؛ لأنّ المهمل لا يَصْدُقُ عليه أنّه اسم، ولا فعل، ولا حرف، وما سلب عنه الثلاثة لا يكون كلمة في اصطلاح النّحاة، لحصرهم الكلمة في الأقسام الثلاثة، بل يجري ذلك مجرى الأصوات. يقول ابن هشام:" تطلق الكلمة في اللّغة على الجمل المفيدة، كقوله –تعالى-:{ كلاّ إنّها كَلِمَةٌ هُوَ قائلها}[المؤمنين:١٠٠]، في إشارة إلى قوله –تعالى-: {رَبِّ ارْجِعُونِ لَعَلِّي أَعْمَلُ صَالِحاً فِيمَا تَرَكْتُ}[المؤمنين:٩٩ و١٠٠]، في الاصطلاح على القول المفرد" . ويشير إلى أنّ المقصود بالقول: اللّفظُ الدّالُ على معنًى: كرجُلٍ، وفَرَسٍ. والمقصود باللّفظ: الصّوت المشتمل على بعض الحروف، سواء دلّ على معنى: كزيد، أو لم يدلّ: كدَيْزٍ.

-10الكلام هو الجملة المفيدة:

يطرح سؤالين حول تعريف الرّازي للكلام؛ بأنّه الجملة المفيدة. يرى في الأوّل: أنّه لم يذكر في هذا الحدّ الاصطلاح، وبذلك تدخل فيه المهملات، فإنّها جملة مفيدة كما تقدّم لتوفّر شرط الإسناد فيها، وليست كلاما. ويرى في الثاني: إنّ الجملة تصدق على الكلمة؛ لأنّها جملة حروف، لكنّها غير مفيدة تصوّر مسمّاها، فتندرج الكلمة في حدّ الكلام، كما اندرج الكلام في حدّ الكلمة .ثم يحلل المسألة في أسلوب حوار يقول:" فإن قلت: الجملة في اصطلاح النّحاة لا تصدق على الكلمة، فلا يرد السؤال حينئذ؛ لأنّ اصطلاحهم في

الجملة على أنّها تكون في الكلام المفيد، ويجيب على ذلك بأنّ الجملة عند النّحاة أخصّ من الكلام؛ لأنّ الكلام قد يكون بأكثر من الجملة كما قد يكون بالجملة الواحدة، والتعريف جُعل للجاهل، وهذا الأخير أولى أن يكون أجهل بالأعمّ من الأخصّ، لذلك لا يصحّ تحديد الأعمّ بالأخصّ أي تحديد الكلام بالجملة.

-11الجملة والكلمة والكلام:

الجملة عند النّحاة اسمية وهي ما تكوّنت من مبتدأ وخبر نحو: زيد قائم، وفعلية، وهي ما تكوّنت من فعل وفاعل نحو: قام زيد، أمّا القرافي فيضيف إليها تقسيما آخر نقله عن أبي علي يرى فيه أنّ جملة: زيد يقوم، ذات وجهين، ويعدّها باعتبار(زيد) جملة اسميّة، وباعتبار الخبر(يقوم)، جملة فعلية، أو المكوّن من جملتين كالشرطيّة، فيرى أنّه يشكل بجملة القسم، فيكون تعريفه على هذا غير جامع . وينقل في تنبيه أنّ سراج الدّين يعدّ النّداء جملة مفيدة، ويرى أنّه إذا قلنا: يا زيد، اختلف فيه، فمنهم من يعدّ الإفادة حصلت بحرف النداء، والاسم المنادى خاصة، وعلى هذا لا تكون هذه الجملة من الأقسام، ومنهم من يعدّ الفعل تقديره: أنادي زيدا، وعلى هذا يكون من الأقسام الثلاثة، وينقل عن سراج الدّين أنّ الفعل لو كان مضمرا تقديره: أنادي زيدا، لدخله التصديق والتكذيب، ولكنّهما لا يدخلان، فيكون الفعل مقدرا.

وللإجابة على هذا السؤال ينقل عن المبرّد أنّ الجملة الفعليّة قد تخرج عن الخبر إلى الإنشاء، فلا تحتمل التصديق والتكذيب، نحو: بِعْتُ واشتَرَيْتُ ، ومنه جملة القسم لا يحتملها لكونها إنشاءٌ، ويحتج بما ينقله النّحاة في قولهم في حدّ القسم؛ إنّه جملة إنشائيّة مؤكّدة لجملة أخرى . وكعادته في التوسع ينقل عن سيف الدّين أنّ أكثر الأصوليين يوافقون ما نقله الرّازي عن أبي الحسين في حدّ الكلام، حينما لم يعد بعضهم الكلمة الواحدة كلاما، ثم اختلفوا حول إذا اجتمعت كلمات غير مفيدة، نحو:(زيد لا كلما)، حيث يعدّها بعضهم كلاما؛ لأنّ كل كلمة لوحدها لها معنى، فيما يرفض البعض الآخر أن تكون كذلك. ويردّ سبب النِّزاع إلى الفرق الموجود بين المعنى اللّغوي والمعنى الاصطلاحي، يقول: "والنِّزاع في هذه الصورة يرجع للاصطلاح الخارج عن وضع اللغة في إطلاق اسم الكلام" . وينبّه شهاب الدّين إلى أنّه ليس من شرط الجملة المفيدة التي حدّها النّحاة بالكلام أن تكون أجزاؤها موضوعة، بل تصحُّ من المهمل بأحد جزئيه نحو: ديز مهمل، وبجزأيه معا، نحو: خنفشار، شيصبان، ويعدّ الكلمتين مبتدأ وخبر على قاعدة قول العرب: أبو يوسف أبو حنيفة بمعنى هو مثله في الفقه، ومثل: زيدٌ زهيرٌ في الشّعر، وحَاتِمٌ فِي الجُودِ، وعَلِيٌّ فِي الشَّجَاعَةِ، وكذلك فإنّ خُنْفُشَار مهمل مثل: شَيْصَبَان . يقول أحدهم:" الجملة عند جمهور النّحاة تعبير صناعيّ أو مصطلح نحويّ لعلاقة إسنادية بين اسمين أو اسم و فعل، تمّت الفائدة بهما أم لم تتم، و لذلك فهي أعمّ من الكلام، والكلام أخصّ منها. "

ويشير في تنبيه آخر إلى ما ذهب إليه أبو الحسين في" المعتمد"، من أنّه ليس من شرط الكلام أن يكون من حرفين اصطلح على وضعهما؛ لأنّ أهل اللّغة قسّموا الكلام إلى مهمل ومستعمل، وجعلوا المهمل كلاما .

كما ينقل عن القاضي عبد الوهاب من الملخّص أنّ الاختلاف وقع في المهمل-والأصوات المنظومة، والحروف المؤلّفة هل تسمّى كلاما أم لا؟ وبأنّ المهمل هو الذي لم يوضع لشيء البتّة، وحجّة اشتراط الوضع أنّهم لا يسمّون اللّفظ الذي لا يفيد المعنى المراد به كلاما، وإن كان موضوعا؛ لأنّه لم يفد المقصود منه، فالمهمل أولا، ولا يسمّي أصوات الطيور كلاما، وإن كان فيها حروف بني آدم نفسها.

-12حقيقة الكلام:

أ-الإشارة كلام:

أمّا عن الأمر بالإشارة، لا يقبله القرافي ويؤيّد مذهب الإمام مالك-رضي الله عنه - وجماعة من العلماء، أمّا عن الوجه الآخر الذي ذكره الرّازي من أنّه يلزم من فهم الدّليل فهم المدلول بخلاف العكس أي؛ أنّه لا يلزم من فهم المدلول فهم الدّليل، فيرى أنّ تقرير هذا الكلام؛ أنّ فهم الصّنعة يدلّ على فهم الصّانع، وفهم الصّانع لا من جهة أنّه صانع لا يدلّ على صنعته. كما يشير إلى أنّ وجود البناء يدلّ قطعا على وجود الباني، وبأنّه إذا علمنا أنّ زيدا بان، لا يلزم أن يكون بانيا شيئا، وكذلك الإتقان دليل العلم، وعِلْمُنَا بالعِلْمِ لا يلزم منه أنّ ذلك العالم أتقن شيئا، لجواز عدم مباشرته لشيء البتّة. وهنا يظهر جليا اعتماد صاحبنا على الجدل العقلي الذي يتقصّى به الحقائق، ويخرج به المسائل عن القواعد اللّغوية أو النّحويّة أو الفقهيّة.

ب-حديث النفس كلام:

لا يوافق الرّازي عندما رفض أن يكون قيام الأمر في النّفس دون النطق به أمرا، ويرى على عكسه أنّه أمر قياس على العالم الذي يحيط بعلم ولا ينطق به، فلا يعني أنّه غير عالم، يقول: "كذلك هنا نقول: هو أمر، وإن لم نعلم بأمره، وكذلك جميع أحوال النّفس إذا لم يدلّ عليها دليل تثبت أحكامها لمحالها في نفس الأمر" ،ثم يردّ على صاحب المحصول الذي يقول بأنّ الله أثبت كذب المنافقين باعتبار ما يجول في أنفسهم، وليس باعتبار ما نطقوا به في قوله –تعالى-:{ إذا جَاءَكَ المُنَافِقُونَ قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللهِ، واللهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ واللهُ يَشْهَدُ إِنَّ المُنَافِقِينَ لكَاذِبُونَ} [المنافقون:٠١]، بمعنى أنّه على الرّغم من تصريحهم نطقا بشهادتهم إلاّ أنّ الله - تعالى- كذّبهم لمعرفته -عزّ وجلّ- بما في نفوسهم، فيشير إلى أنّ هذا يقتضي أنّ الكذب يطلق على ما في النّفس، وبأنّ المدّعى ليس هو الكذب، إنّما هو الأمر، والفرق بينهما شاسع، كما يرى أنّ المحسِّن لهذا الاستدلال أنّ المسألة في الكلام، والأمر، والنّهي، والخبر، والدّعاء، والتكذيب، والتصديق واحد، فمتى ثبت أن يكون بعضها في النّفس، يكون البعض الآخر كذلك، ويشير إلى أنّ النُّظَّار يسمّونه بالغرض والبناء، وهو أن يأتي الدليل في بعض صور النّزاع حتى تتبيّن صورة الذي يقوم فيه الدليل، ثم يثبتون الباقي عليه، لعدم وجود من يقول بالفرق، فيصير بعضها بالدليل، والبعض الآخر بالإجماع المركّب.

ويزيد في تخريج آخر فائدة ينقل فيها أنّ جماعة من العلماء رأوا أنّ الكلام موضوع لما في النّفس، واستدلّوا بآيات من القرآن الكريم . ويشير إلى أنّ مثل هذه المعاني التي جعل الله -تعالى-فيها القول وغيره

في النّفس، كثيرة في الكتاب والسنّة، كما يقرّر أنّ الأصل في الكلام الحقيقة، ويعدّ هذه الوجوه من التعليل أقوى من التي ذكرها الرّازي في المحصول.

-13خاتمة:

تناول القرافي موضوع الكلام بطريقة فلسفية، تصدى فيها لآراء الرازي في المحصول، وحاول التمييز فيها بين الكلام اللساني الذي يكون بالأصوات الذي يقتضي وجود متكلم ومستمع، وكلام النفس الذي يكون فيه المتكلم والمستمع واحدا، وعرض آراء الفرق الإسلامية؛ كالمعتزلة والكراميّة والأشعريّة في ذلك، وآراء علماء الكلام. واتخذ موقفا من هذا الجدل يرفض فيه أن يكون الكلام مكونا من حرف واحد في نحو:(قِ) صيغة الأمر التي ماضيها (وقى)، ويستشهد ببعض الأبيات الشعريّة لتوضيح ذلك.

أمّا أصوات الحيوان فيعدها كلاما، إذا ما أخذنا بما يحكى من كلام الدرّة و الهدهد والقمّري، لكنّه يرجح أن يكون ما يحكى عن كلامهم من توهّم السّامعين، و على الرغم من ذلك فإنّ طريقة تناوله للمسألة يبين نظرته الواسعة التي تتجاوز نسبة الكلام للإنسان دون غيره من الكائنات، أما مصادر تفكيره فينقلها عن اللغويين من نحو: سيبويه والزّمخشري وسراج الدين والمبرد وغيرهم، ويقارن بين آراء النّحاة وآراء الأصوليين في مسائل الخلاف، من نحو اشتراط النّحاة الإفادة في الكلام الذي تحققه الجملة عندهم بالعلاقة الإسنادية، يرى الأصوليون أنّ الكلمة الواحدة تكون كلاما.

كما لا يبرح مسألة إلا وقد أعطاها حقها من التحليل، وإن كان يوجّه آراءه إلى ما يخدم مذهبه المالكي، فلا يتأخر في تأييد الآراء المخالفة إن اقتنع بها، وتفكيره كما هو واضح مبني على العقل أكثر منه على النقل، وإن كان هذا الأخير لا يخلو من العقل.

يبدو أن القرافي قد سبق عصره في كيفية تناول المسائل المختلفة بحسن التأليف بينها و تخريجها و التعليل لها بالأدلة العقلية و اللغوية و الفلسفية و الشرعية، كما لا يفوته الاعتماد على القياس و الاستنباط و غيرهما من أدوات الدارس المتمرس ، فلا نخطئ إن قلنا بأنه تجاوز الرازي تفكيرا و تعليلا في بعض المواضع، وهو محفز على البحث في مثل هذه الجهود في التراث العربي بكل أطيافه و مجالاته، لذلك نقترح أن يشجع طلبتنا على الاحتكاك بمؤلفات التراثيين في مختلف العلوم العقلية و النقلية الشرعية و اللغوية لاكتساب طرق التفكير و الترجيح و التخريج و العليل و غيرها مما نفتقدها اليوم.